الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٢٤
المعقودة يوم الجمعة
١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الرابعة والعشرين

الرئيس: السيد تيشيرنغ (بوتان)

المحتويات

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة*

البند ١٦٥ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلم*

* البندان اللذان قررت اللجنة أن تنظر فيهما معا.

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرساله مذيل بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr. GENERAL
A/C.3/50/SR.24
7 December 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠

البند ١٠٧ من جدول الأعمال : النهوض بالمرأة (A/50/3, A/50/38, A/50/110, A/50/163, A/50/215-S/1995/475, A/50/257/Rev.1-E/1995/61/Rev.1, A/50/346, A/50/369, A/50/378, A/50/398, A/50/425-S/1995/787, A/50/538 and A/50/691)

البند ١٦٥ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلم (A/CONF.177/20 و Add.1)

١ - السيدة مونجيلا (الأمينة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة العالمي المعني بالمرأة): قالت إنها ستلقي بيانها الاستهلالي في حينه متى توفرت جميع الوثائق المتعلقة بهذين البندين.

٢ - السيدة دوينياس- لوزا (المديرة بالنيابة لمعهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة): قالت إن تقرير المعهد (A/50/538) يوفر معلومات عن إطاره البرنامجي وأنشطته، التي كان مجلس أمناء المعهد قد حددها بوصفها برامج ذات أولوية لفترة السنتين، ونفذها المعهد على الرغم من القيود المؤسسية والمالية الشديدة المفروضة. وأشارت إلى المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، الذي عُقد في بيجين، فوصفته بأنه أهم حدث دولي بالنسبة للمرأة خلال العقد الماضي. وقالت إن منهاج العمل الذي اعتمده المؤتمر قد أنشأ خطة عملية للنهوض بالمرأة تمثل تعبيرا عن الالتزام الراسخ بإيجاد حلول دائمة للمشاكل الرئيسية التي تؤثر على المرأة وترسي الأساس لمجتمع قائم على العدل والمساواة والسلم.

٣ - وتابعت قائلة إن مقاصد الاستراتيجيات الاجتماعية والاقتصادية والتقنية التي تتصدى لأحوال المرأة في المناطق الريفية الفقيرة والمناطق الحضرية الهامشية هي توفير علاج فوري لاحتياجات بقائها، ومساعدتها على اكتشاف الخيارات الاقتصادية التي تحسن ظروفها، واقتراح استراتيجيات تحقق بصورة مستدامة الأمن الغذائي ومصادر مأمونة للطاقة والماء النقي والمرافق الصحية والدخل المكفول من أجل تخفيف حدة الفقر الشديد.

٤ - وقالت إن خطة المعهد لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ ستسترشد بمنهاج عمل بيجين وستتخذ الأولويات الإقليمية أساسا لها وستعتمد على التوصيات التي وضعتها في هذا الصدد المؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا. وسوف تتبنى أيضا أهداف مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) الذي سيعقد في عام ١٩٩٦. وسيركز برنامج العمل لفترة السنتين على أربعة مجالات هي: التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة؛ المرأة والبيئة والتنمية المستدامة؛ المرأة ووسائط الإعلام والتكنولوجيات الجديدة للاتصالات والمعلومات؛ الاحصاءات والمؤشرات المتعلقة بقضايا الجنسين. وأوضحت أن برامج البحث المتعلقة بالتمكين الاقتصادي والسياسي موجهة نحو تمكين المرأة من زيادة قدرتها للتغلب على الوضع الهامشي الذي تعيش فيه. وقالت إن المعهد يعترف بأهمية وصول المرأة إلى الائتمان وغيره من الموراد الاقتصادية ومن ثم سيقوم بحملة دولية من أجل تحسين إمكانية وصول المرأة

إلى الائتمان في العالم كله. وسينظم المعهد في أوائل عام ١٩٩٦، كجزء من أعماله التحضيرية للموئل الثاني، اجتماعا لفريق من الخبراء عن موئل المرأة في مناطق الصراع.

٥ - وقالت إن ظهور مبدأ الاستدامة كمعيار جديد للتنمية والمفاهيم الجديدة للصلات بين النمو السكاني والبيئة والتنمية تتطلب تغييرا مؤسسيا كبيرا وابتكارا تكنولوجيا. وإن الكثير من التحديات التي تواجه المجتمع فيما يتعلق بالتنمية المستدامة والبيئة والأمن تحديات وثيقة الصلة بإدارة الموارد الطبيعية. وتستلزم هذه التحديات تحولا كبيرا عن "نهج العمل كالعادة" وهو النهج الذي يعاني من قيود أساسية. والمرأة بوجه عام غائبة عن إدارة الموارد الطبيعية وعن هياكل صنع القرار، وازداد تهميشها نتيجة لعدم وصولها إلى المعلومات والتكنولوجيا والموارد الاقتصادية. فيجب أن تشارك المرأة في تخطيط وتنفيذ السياسات والبرامج البيئية التي تؤثر فيها. وثمة حاجة إلى بحوث تتعلق بتعزيز وصول المرأة إلى التكنولوجيات والموارد الاقتصادية المناسبة .

٦ - وأردفت قائلة إن المعهد سيضطلع ببحوث لتحديد الطرق التي يمكن بها استخدام ما يظهر من تكنولوجيات الاتصال والمعلومات كأداة للنهوض بالمرأة وسيدرس أيضا مدى استخدام المنظمات النسائية للتكنولوجيات الجديدة من أجل الحصول على المعلومات كأداة للربط الشبكي. وعلى أساس هذا البحث، سيوضع كتيب للمنظمات النسائية عن استخدام هذه التكنولوجيات في البحث والتدريب والربط الشبكي والدعوة.

٧ - وقالت إن برنامج المعهد الخاص بالاحصاءات والمؤشرات المتعلقة بقضايا الجنسين يستهدف تحسين المفاهيم والمنهجيات الإحصائية القائمة ووضع الجديد منها وتطبيقها. وسوف يستمر المعهد في تحسين المفاهيم والأساليب المستخدمة في القياس الكمي لعمل المرأة والرجل، المأجور وغير المأجور. وستوجه بحوثه إلى تحسين أساليب جمع البيانات لقياس الفقر بين النساء والرجال، وإلى استنباط أساليب إحصائية لتحسين البيانات المتعلقة بحقوق الانسان للمرأة. وسيواصل المعهد، بصفة خاصة، معالجة حالة النساء المسنات وسيشارك عام ١٩٩٦ في الأعمال التحضيرية للسنة الدولية للمسنين (١٩٩٩). وسيدعو المعهد إلى عقد مؤتمر دولي للباحثين وصناع السياسات قبل نهاية ١٩٩٧. وقالت إن هناك حاجة إلى بحوث تتناول بالذات أحوال الفتيات والمسنات والمهاجرات واللاجئات والمشردات داخليا ومن كن في مناطق النزاع المسلح.

٨ - وشددت على أن إنشاء الشبكات المحلية والإقليمية والدولية لن يكون فعالا إلا بمقدار التزام كل عنصر من عناصرها بتحسين مركز المرأة.

٩ - السيدة كينج (نائبة الأمين العام المساعد لإدارة الموارد البشرية): تحدثت في مسألة تحسين مركز المرأة في الأمانة العامة، فقالت إن تقرير الأمين العام عن هذا الموضوع (A/50/961) يجب أن يدرس مقترنا مع تقرير الأمين العام عن تشكيل الأمانة العامة (A/50/540)، الذي وردت فيه تفاصيل إضافية عن المرأة في الأمم المتحدة. ويبين الجدول ١ من التقرير الأول أن نسبة النساء في المناصب الخاضعة للتوزيع الجغرافي

خلال الفترة المستعرضة ازدادت زيادة متواضعة، من ٣٢,٦ في المائة إلى ٣٤ في المائة. وارتفعت نسبة النساء في الرتبة مد - ١ وما فوقها حتى رتبة وكيل الأمين العام من ١٥ في المائة إلى ١٧ في المائة، وهي نسبة لا تزال أدنى بكثير من نسبة الـ ٢٥ في المائة التي كانت مقـــررة لعام ١٩٩٥. أما نسبة النساء في الوظائف ذات المتطلبات اللغوية الخاصة، كما هو مبين في الجدول ٢، فقد ظلت كما هي تقريبا. وللمرة الأولى كانت نسبة النساء اللاتي حصلن على الترقية أكثر من نسبة الرجال، أي ٥١,٢ في المائة، مما يدل على الالتزام الصادق من جانب مديري وهيئات التعيينات والترقيات المعنية. وفي الجدول ٤ ترد النسبة المئوية للنساء اللائي تم تعيينهن موزعات بحسب الرتب. والنسبة المئوية العامة هي ٤٤,٤.

١٠ - وتابعت قائلة إنه على الرغم من هذه التغيرات لا تزال توجد عوائق في وجه تحسين مركز المرأة على كل المستويات، بما في ذلك العوائق المتعلقة بفئة الخدمات العامة، حيث تشكل المرأة ٥٧,٨ في المائة من تلك الفئة. وتوجد عقبات أيضا تتعلق بالتطوير الوظيفي والتنقل وتوفير شروط الخدمة التي تيسر تطبيق فكرة الازدواج الوظيفي للمرأة. وفي مجال المضايقات، وخاصة المضايقات الجنسية، ستجمع البيانات لتقدير مدى المشكلة وطبيعتها وتنقيح المبادئ التوجيهية والجزاءات من أجل معالجة هذه الأمور بصورة أنجع وأكثر فعالية.

١١ - واستطردت قائلة إن من أهم التطورات التي حدثت داخل النظام الموحد للأمم المتحدة هو إعلان الالتزام من جانب رؤساء جميع وكالات ومنظمات الأمم المتحدة في دورة لجنة التنسيق الإدارية، المعقودة في شباط/فبراير ١٩٩٥. فقد تناول إعلان الالتزام التدابير التى تسهل توظيف المرأة وتشجع حراكها الوظيفي وتساعد على تهيئة بيئة عمل داعمة وتشجع التغييرات الضرورية في المواقف. وقالت إن لجنة التنسيق الإدارية أكدت أيضا التزام الادارة بأهداف تحقيق التوازن بين الجنسين وشددت على وجوب توجيه اهتمام خاص إلى مسألة زيادة عدد النساء في المناصب الإدارية العالية. ونتيجة لذلك تستطيع المرأة في أي منظمة تابعة للنظام الموحد أن تقدم طلب تعيين إلى أي منظمة أخرى. وكان مهما أيضا الالتزام بمواصلة العمل بشأن توظيف الزوج أو الزوجة وتسهيل التنقل وإنشاء آليات أحدث لتعزيز الانتاجية على أن تراعى في الوقت نفسه حقائق مسؤوليات كل من المرأة والرجل في العمل وفي البيت.

١٢ - وتتوج العام بمؤتمر بيجين المعني بالمرأة، الذي أكد من جديد هدفي جعل نسبة النساء ٥٠ في المائة في الوظائف الخاضعة للتوزيع الجغرافي و ٥٠ في المائة في المستويات الإدارية العليا قبل انتهاء عام ٢٠٠٠. وأيدت الجمعية العامة هذين الهدفين في سياق دعوتها، في القرار ١٦٧/٤٩، إلى تنفيذ خطة العمل الاستراتيجية لتحسين مركز المرأة في الأمانة العامة (١٩٩٥-٢٠٠٠).

١٣ - وقالت إن منهاج عمل بيجين، والخطة الاستراتيجية والتدابير الموحدة لتحسين مركز المرأة (A/50/961، الفقرة ٣٠) توفر معا لأول مرة أساسا متكاملا لتقييم التقدم المحرز في تحقيق النسب العامة المستهدفة للمرأة في الأمانة العامة. وهناك حاجة إلى كثير من العمل لمواجهة هذه التحديات المخيفة، ولا سيما هدف الـ ٥٠ في المائة للمرأة بشكل عام وفي المستويات الادارية العليا بحلول عام ٢٠٠٠.

١٤ - السيدة صادق (المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان): تحدثت في البند ١٦٥، فقالت إن منهاج عمل بيجين طلب من الحكومات أن تدرج منظورا لقضايا الجنسين في جميع السياسات والبرامج وأن تتخذ تدابير ملموسة لتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين وبذلك عزز الاتفاقات الحاسمة التي تم التوصل اليها في محافل سابقة. على أنه ذهب إلى أبعد من ذلك حين أكد أن حقوق الانسان للمرأة تشمل حقها في التحكم بالأمور المتعلقة بحياتها الجنسية، إذ بذلك خرج على نظم القيم التي استخدمت الدور المرأة الإنجابي للمرأة لاضطهادها والحط من قدرها. فهذه الرؤية الجديدة تحمي حق المرأة في الصحة الانجابية وتدعو إلى المشاركة في المسؤولية بين الرجل والمرأة في الأمور المتعلقة بالسلوك الانجابي. ويعترف نهج عمل بيجين كذلك بأهمية المساواة في الوصول إلى الائتمان العقاري والعمالة المجزية وأهمية مشاركة المرأة في صنع القرار، والقضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة.

١٥ - وانتقلت إلى برنامج عمل المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية (القاهرة، ١٩٩٤) الذي كانت أمينة عامة له، فقالت إنه، بناء على طلب الأمين العام، أنشئت فرقة عمل مشتركة بين الوكالات لتنفيذ برنامج عمل ذلك المؤتمر. وفي إطار تلك المبادرة، اجتمع فريق عمل معني بتمكين المرأة، مع صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة بوصفه الوكالة القائدة، في أيار/مايو ١٩٩٥ بغية متابعة توصيات مؤتمر بيجين. وتمكن الفريق من وضع مقترحات للتعاون بين الوكالات على المستوى القطري من أجل القضاء على التفاوت بين الجنسين وتعزيز الأدوار القيادية للمرأة وأصدر مبادئ توجيهية تتعلق بتمكين المرأة لتكون دليلا يسترشد به المنسقون المقيمون التابعون للأمم المتحدة من أجل تسهيل وضع السياسات الانمائية التي تراعي احتياجات الجنسين.

١٦ - وقالت إن صندوق الأمم المتحدة للسكان التزم بالدعوة إلى تحقيق جميع الأهداف المبينة في منهاج العمل، وسيوفر الدعم المالي والبرنامجي في مجالات الصحة والمساواة للفتيات والحقوق القانونية للمرأة والقضاء على الممارسات التقليدية المؤذية للمرأة ومنع العنف ضد المرأة. وتنطوي جميع برامجه واجراءاته على الالتزام بالمساواة بين الجنسين والالتزام بتوسيع مشاركاته مع المنظمات النسائية والمنظمات الأخرى غير الحكومية. والصندوق ملتزم أيضا بتعزيز المساواة بين الجنسين داخل الصندوق وفي منظومة الأمم المتحدة ككل، ويضم الصندوق بالفعل نسبة عالية من النساء بين موظفيه في الفئة الفنية وفي وظائف الرتب العليا.

١٧ - وتابعت قائلة إن الصندوق يعمل من أجل بناء القدرة لدى المنظمات النسائية غير الحكومية من خلال التدريب على المهارات وعلى القيادة، وسيواصل العمل مع صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة من أجل تعزيز المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بحقوق الانسان. وأضافت أن المرأة والمنظمات النسائية معبأة الآن أكثر من أي وقت مضى، وستعمل مع المنظمات الدولية ومع صانعي القرار في بلدانها وستكفل أن يكون الرجل شريكا مكافئا في العملية.

١٨ - وختمت بيانها قائلة إن مؤتمر بيجين والمؤتمرات التي أدت اليه كانت ناجحة، وكانت جوهرية لعملية بناء توافق في الآراء حول جدول أعمال استراتيجي. ولقد آن الآوان للقيام بمتابعة قوية.

١٩ - السيدة هيزر (مديرة صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة): قالت إن منهاج عمل بيجين قد زاد من توسيع جدول الأعمال المتعلق بتمكين المرأة وحقوق المرأة. وقد قدم الصندوق ما استطاع من الدعم للتأكد من أن المرأة على المستوى الشعبي تملك المهارات والفرص التي تمكنها من القيام بدور فعال في وضع السياسات الدولية. والتحدي الذي يواجهه الصندوق الآن هو أن يضع موضع التطبيق رؤية المرأة لعالم جديد يكفل المساواة والسلم والرفاه للجميع.

٢٠ - وأردفت قائلة إن الصندوق، وفقا للولاية التي منحته اياها الجمعية العامة، استخدم موارده كحفاز لضمان مشاركة المرأة في تيار التنمية العام ودعم الأنشطة المبتكرة التي تنفع المرأة بما يتسق مع الأولويات الوطنية والاقليمية، كتقليل الفقر وتوفير الأمن الغذائي والبيئة واتخاذ الاجراءات لمنع العنف ضد المرأة والمشاركة السياسية للمرأة.

٢١ - وقالت إن الأعمال التنفيذية التي سيضطلع بها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في الفترة التالية لمؤتمر بيجين المعني بالمرأة، ستتركز في مجالين هما التمكين الاقتصادي، ومن أجله يجب أن تكون للمرأة السيطرة على موارد وموجودات الاقتصاد، والتمكين السياسي، ومن أجله يجب أن تكون للمرأة السيطرة على حياتها وأن تكون من صانعي القرار.

٢٢ - وتحدثت عن خبرة الصندوق، فقالت إن لديه ٢٠ عاما من الخبرة اكتسبها بالعمل في ما يزيد على ٦٥ بلدا ناميا، في مجالات تحديد المشاكل الناشئة فيما يتعلق بالجنسين، واستنباط النهوج والاستراتيجيات المبتكرة لمعالجة القضايا الحرجة التي تؤثر في المرأة، وتطبيق منظور يراعي قضايا الجنسين في التدخلات الإنمائية، والعمل مع المنظمات النسائية ودعم البرامج التشغيلية المبتكرة التي تنفع المرأة، والعمل كحفاز داخل منظومة الأمم المتحدة لتحقيق التمكين للمرأة.

٢٣ - واستطردت قائلة إن عمل صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة راوح بين المشاريع الشعبية التي تحسن ظروف العمل للمرأة وحملات التعليم العام وتصميم نظم جديدة للتعداد للتسويق. وكان من بين النجاحات التي حققها وضع مشاريع مبتكرة لمنفعة المرأة كالشروع في استخدام صناديق إقراض لجعل الائتمانات متاحة للمرأة، وادماج المرأة في تيار التنمية العام، وبناء الشراكات والشبكات بين النساء. والحكومات والمجتمع الدولي من أجل تعزيز وضع المرأة في العلم والتكنولوجيا وتنظيم خدمات مالية للمرأة تراعي احتياجات الجنسين، ومكافحة العنف المنزلي والجنسي. وقد أثبتت خبرته في مختلف مؤتمرات الأمم المتحدة أهمية إيجاد مجالات سياسية جديدة يمكن فيها في تحقيق توافق في الآراء.

٢٤ - وفي ختام كلمتها، قالت إن الصندوق يتدارس منذ زمن مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسألة تعزيز الدعم التقني المقدم إلى منسقي الأمم المتحدة المقيمين للمساعدة في تنفيذ منهاج عمل بيجين على الصعيد الوطني، وسيواصل العمل بصورة وثيقة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن تمكين المرأة. وقد أيد مؤتمر بيجين مهمة صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة وأعلن خصيصا أنه يجب إعطاء الصندوق

موارد كافية لأداء وظائفه ووجه الانتباه إلى أن التمويل الأساسي الذي يستخدم لدعم تمكين المرأة منخفض وأن الصندوق يحتاج إلى موارد إضافية.

٢٥ - السيدة إنجلبريخت (جنوب افريقيا): تحدثت باسم مجموعة الدول الأفريقية وأيدها في ذلك السيد أغري (غانا)، والسيدة برينن - هيلوك (جزر البهاما)، نيابة عن عدد من بلدان منطقة البحر الكاريبي، والسيدة تافاريس دي الفارس (الجمهورية الدومينيكية)، والسيد فرناندیس بلاسيوس (كوبا)، والسيدة مسويا (جمهورية تنزانيا المتحدة)، والسيدة سوبيراتز (اسبانيا) نيابة عن الاتحاد الأوروبي، والسيدة ليغوايلا (بوتسوانا)، والسيد كولوما (شيلي) والسيدة شيغاغا (زامبيا)، والسيدة أزنز (زمبابوي)، والسيدة مسدوا (الجزائر)، والسيدة ليمجوكو (الفلبين)، والسيد أوتويلو (نيجيريا) فأعربت عن خيبة أملها لفقدان الوثائق ذات الصلة المتعلقة بالبندين ١٠٧ و ١٦٥ من جدول الأعمال مما حال دون امكانية قيام أي مناقشة قيمة خلال الاجتماع الحالي. واقترحوا تعليق المناقشة ريثما تتخذ الخطوات الضرورية لمعالجة هذا الوضع.

رفعت الجلسة عند الظهر